الأمن دراسة إبستيمولوجية

Security: an epistemological study

زبيري وهيبة *
جامعة سطيف2، الجزائر، hibbazebiri@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/09/09 تاريخ القبول: 2020/10/18

ملخص:
إن الطبيعة الديناميكية و الحركية التي تتميز بها العلاقات الدولية ،جعلت من مفهوم الأمن متغير و يصعب على المفكرين و المؤلفين ضبطه و تحديد معالمه بدقة ، لهذا تعددت المقاربات و النظريات التي تسعى كل منها إلى وضع مفهوم للأمن بمنهج يتماشى مع الظروف التي ظهرت فيها تلك المقاربة أو النظرية ،و بالتناسب مع طبيعة التهديدات السائدة في تلك الفترة،كما أن ذلك المفهوم يكون مساير لتصور المفكر الواضع له،هذا الأخير الذي يبني أفكاره متأثرا بكل تلك الظروف و التهديدات السائدة في بيئته هذا من جهة ،من جهة ثانية و هنا لا دخل لتصور المفكرين ،و هو تغير الفواعل على المستوى الدولي و تغير التهديدات التي تعترضها .
الكلمات المفتاحية: الأمن؛ أمن الدولة؛ الأمن العالمي؛ أمن الفرد؛ الأمن الإنساني.

Abstract:
The dynamic nature of international relations has made the concept of security variable and difficult for intellectuals and authors to control and define its features precisely. Therefore, there are numerous approaches and theories, each of which seeks to develop a concept of security with an approach consistent with the conditions in which that approach or theory appeared, and in proportion to the nature of the threats prevailing in that period. In addition, that concept is in line with the conception of the thinker who developed it. The latter who builds his thoughts is influenced by all those conditions and the threats prevailing in his environment, and here there is nothing to do with the perception of thinkers, it is the change of the factors at the international level and the change of threats that they face .
Keywords: *Security; State Security; Global Security; Individual Security; Human Security.*

* المؤلف المراسل

مقدمة:

إن التغيرات و التطورات الحاصلة في العالم و تغير الاهتمامات على المستويين الدولي و الداخلي و خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، و هو ما أثر على مفهوم الأمن، ما جعل هذا الأخير محل جدل و نقاش لم يحل بعد، و رغم كل الدراسات الأمنية التي تمحورت حول الموضوع إلا أنه يبقى هذا المفهوم محل اختلاف وعدم التوافق في وجهات النظر، و ذلك لكونه من جهة يمثل مطلب كل فرد و كل دولة وكل مجتمع، و من جهة ثانية كونه يمس مختلف الجوانب التي تهم الأفراد والدول و من ناحية أن المفهوم متطور و ليس ثابت، و يمكن إضافة سبب آخر يتمثل في تغير الطبيعة المميزة للمجتمع الدولي الذي لم تعد تحكمه المصالح العسكرية فقط، و أن هذه الأخيرة من تضمن بقاء و استمرار الدول فيه بل لكي يتم ضمان البقاء و الرفاه يجب أن تجتمع كل الجوانب العسكرية منها وغير العسكرية و أن يتم الاهتمام بالأفراد والتركيز على حقوقهم و كيفية تنمية قدراتهم و تأمين احتياجاتهم الحانية و المستقبلية، و كل هذه المجالات يجب أن يتضمنها الأمن، وهنا يظهر الاختلاف بين المحددين لمفهوم الأمن .

أهمية الموضوع: يتمتع موضوع مفهوم الأمن أهمية كبيرة في الدراسات القانونية و السياسية و غيرها لتعلقه بمختلف جوانب حياة الإنسان الاجتماعية و الشخصية و المادية...الخ، فلا تقتصر الدراسات الأمنية على الجانب العسكري كما كانت سابق بل تعداها إلى مختلف جوانب الحياة و لذلك تعددت أبعاد الأمن بتعدد تلك الجوانب، لذلك كانت الدراسة مهمة و ضرورية.

منهج الدراسة: تم دراسة الأمن دراسة ابستيمولوجية باتباع المنهج التحليلي لتحليل النظريات الأمنية و مناقشة أراء المدارس المحددة لمفهوم الأمن، كما تم اتباع المنهج النقدي لنقد توجهات تلك النظريات و المدارس.

أهداف الدراسة: و تتجلى في معرفة جوانب الأمن المتعددة حسب المدارس و النظريات الأمنية المختلفة و الوقوف عند المفهوم تحليلا لدور الفواعل المؤثرة و المتأثرة به من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة إلى المجتمع الدولي.

إشكالية الدراسة: الإشكالية التي يمكن صياغتها أو طرحها بعد هذا التقديم هي:

هل توصلت الدراسات الأمنية المختلفة من مدارس و نظريات و باتباعها لأسس متعددة إلى وضع مفهوم جامع و دقيق للأمن ؟

أما االتساؤلات التي تتفرع عن الإشكالية الرئيسية فهي:

- ما المبادئ التي اعتمدها واضعو المفهوم لتحديد معالمه و على ما تم التركيز في تحديد المفهوم و التي من خلال هذه الأسس تعرف قيمة الأمن و أبعاده و كذا المستويات التي يشملها؟
- كيف تم تحديد مفهوم الأمن حسب كل مقاربة و مدرسة أمنية، و على أية محاور تم التركيز ؟
- ما قيمة الأمن حسب مفهومه الأوسع.؟ وما هي أبعاده؟
- ما المستويات التي يمكن أن يمسها الأمن؟

من خلال هذه الإشكاليات يمكن وضع **الفرضية** التالية:

إن تغير الفواعل الدولية و غير الدولية و تعدد التهديدات التي اعترضت و تعترض تلك لفواعل و تمس بقاءها و رفاهيتها ، أدي ذلك إلى التغير من مفهوم الأمن و في الأسس المعتمدة لتحديده فلا يمكن القول الآن بأن الأمن هو أمن الدولة و بقائها، بل هناك متغيرات يجب الأخذ بها لتحديد مفهوم الأمن.

و سنحاول عبر كل مراحل البحث إثبات الفرضية المقدمة سابقا.

المبحث الأول: المقتربات المحددة لمفهوم الأمن - من أمن الدولة إلى أمن الفرد و المجتمع- :

تتباين المقتربات التي ينظر من خلالها لمفهوم الأمن ،سواء كان ذلك راجعا إلى اختلاف الوجهة المحددة للعلاقات الدولية إن كانت قائمة على القوة و الصراع أو على التعاون و التبادل، أو يرجع ذلك إلى التركيز على محور دون الآخر سواء كان ذلك المحور الدولة أو الفرد أو المجتمع الدولي ككل ،كما يمكن أن يرجع سبب التباين هذا إلى ماهية الأبعاد و نوع التهديدات التي تحاول إضفاء الطابع الأمني عليها لذا فقد كانت تعاريف الأمن تختلف من المقاربة التقليدية إلى المقاربة الحديثة.

المطلب الأول: المقاربات التقليدية لمفهوم الأمن: -أمن الدولة-

معظم الباحثين في العلاقات الدولية يركزون على مجالين للتحليل، مجال الصراعات والمقابلات و مجال التبادل و التعاون،أو بعبارة أخري نقول ،من منظور التنافس إلى منظور التكامل.

أما الأفكار الأساسية لهذه المقاربات فيمكن أن نحددها في ثلاثة تصورات: تصور أمني ضيق في حدود أمن الدولة و تصور قائم على حب السلم بدل الصراع و احترام القانون بدل التمرد عليه،و تصور آخر يشمل مختلف القطاعات في الداخل ، و إلى الخارج ليتعدى حدود الدولة و الصراع،إلى فواعل أخرى تقوم العلاقات بينها على التكامل و التعاون.

الفرع الأول: المقاربة الواقعية للأمن:

أولا: الواقعية التقليدية: تركز الواقعية عند توضيحها لمفهوم الأمن على حماية الدولة و اعتبرت ذلك الهدف الأول له و ذلك بضمان بقائها و ضمان استقلالها السياسي و حماية حدودها[1]، أي اعتبرت الدولة وحدة التحليل المركزية الوحيدة للأمن و بالتالي وجب الاهتمام ببقائها في مجتمع دولي تسوده القوة التي تعتبر القول الفصل في العلاقات الدولية من جهة ،و الفوضى الدولية من جهة أخرى و التي هي حسب العديد من المفكرين أمثال هوبز *Hobbes* أن سبب فوضى المجتمع الدولي هو انعدام سلطة تعلو الدول و بالتالي يصبح لتلك الدول القدرة على الدفاع عن مصالحها بشتى السبل و أساسها الحرب أو استخدام القوة[2].

من هذا التقديم يمكن استخراج المبادئ التي تقوم عليها المقاربة الواقعية في تحديدها لمفهوم الأمن وهي:

1- أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، و بالتالي فالأمن هو أمن دولة أو كما عبر عنه *K Waltz* أن في ظل الفوضى الدولية يعتبر الأمن هو الهدف، و يخص بالذكر أمن الدولة و كيفية ضمان بقائها و استمرارها[3].

2- استعمال القوة: أي الأسلوب الذي نادي به مفكري "المدرسة الواقعية" كمنهج لتسيير العلاقات الدولية و حماية المصالح و ضمان البقاء، ومن هؤلاء هانز مورجانتو*Morgentha* في كتابه "السياسات بين الأمم " الذي أوضح من خلاله أن الدول تسعى إلى استعمال القوة في سياستها الخارجية بحثا عن الخيارات التالية : الكفاح من أجل الحصول على القوة - أو من أجل زيادة القوة - أو من أجل إظهار القوة لكسب النفوذ و تحقيق أهدافها خاصة العسكرية منها[4].

وحسب سان تسو *San Tsu* فإن استخدام القوة يكون لأجل بقاء الدولة والحفاظ على مصالحها، أما حسب ريموند أرون *Raymond Aron* فإن القوة مشروعة و قانونية يمكن لأية دولة اللجوء إليها في علاقاتها مع غيرها من الدول، و هي حسب ميكيافلي في كتابه" الأمير" و كذلك *Hobbes* ضرورية و لا يمكن الاستغناء عنها و لا مناص من استخدامها[5].

و لكن استخدام القوة للأغراض التي قال نادى بها المفكرون قد جلبت الويلات لشعوب العالم من حروب و نزاعات مستمرة أودت بالمدنيين قبل العسكريين، و بالنساء و الأطفال قبل الرجال، و رغم أن هذه القوة فشلت في تحقيق أمن الفرد و بالتالي أمن الدولة و الأمن العالمي بالنتيجة، إلا

أن الدول ذات القوة ترفض التخلي عن هذا الأسلوب في سعيها إلى زيادة قوتها على حساب شعوب الدول الضعيفة.

3- العنصر الثالث الذي تركز عليه هذه المقاربة هو فوضوية المجتمع الدولي، و السبب في ذلك هو غياب سلطة عليا يمكنها كبح الدول و منعها من استخدام القوة في علاقاتها مع باقي الدول إلا للحالات التي يكون فيها استخدام القوة ضروري ومنظم و مشروط أيضا كحالة الدفاع الشرعي، أو الحالات التي يتم فيها اللجوء إلى القوة من قبل المنظمة الدولية لهيئة الأمم في حالات تهديد الأمن و السلم الدوليين[6].

4- العنصر الرابع هو عدم استقرار النظام و اختلال التوازن بين قوى الدول ،حيث تمتلك القلة قوة تفوق بكثير ما تمتلكه الأغلبية الكثيرة خاصة القوة العسكرية.

ما نخلص إليه أن الأمن حسب المقاربة الواقعية هو أمن الدولة، و كيف لهذه الأخيرة أن تحققه بزيادة قوتها و المحافظة على مصالحها بأية سبل دونما اهتمام بغيرها من الدول و لا حتى بأمن الأفراد الذين هم رعاياها.

ونظرا لما تركز عليه هذه المقاربة من مبادئ، فإن البعض قد اتخذ موقف نقد لها و أهم **نقاط النقد** هي:

1- أن القوة التي تنادي بها الواقعية ليس لها تعريف محدد و متفق عليه ذلك أنها لم تحدد معالم تلك القوة و لا حدودها، و أنها لم تميز بين مفاهيم القوة الثلاث؛ مجرد أداة أي يتم استخدام القوة للوصول إلى أهداف عليا أخرى، أو أنها ناتج سياسي أي تستخدمها الدولة للتأثير و التغيير من سلوك الآخرين لتحقيق مصالحها، أو أنها دافع محرك للمسؤولين من أجل تنمية قدراتهم من خلال تلك القوة، لكن الواقعيين وخاصة *Morgentha* قد مزجو بين هذه المعالم الثلاث مع الميل أكثر إلى اعتبار القوة دافع أو محرك أكثر من اهتمامه بالمعلَمين الآخرين، و ذلك لأنه يعتبر أن القوة هي أمر غريزي يولد مع الإنسان.[7]

2- أن القوة لا تنطبق على كل العلاقات الدولية التي يمكن أن يتخللها التبادل و التعاون.

3- أن الاعتماد على القوة فقط يعني أن أي جهد آخر تتبعه الدول لن يكون له أية جدوى، كوضع قانون يحكم الدول أو الاهتمام بحقوق الإنسان و وضع قانون عالمي لها، أو حتى السعي لتحقيق التنمية و التي لا تتحقق بالقوة و الصراع بل بالتكامل و التعاون بين الدول[8].

4- و أخيرا أن النظام الدولي حسب المقاربة الواقعية ثابت كون العلاقات فيه قائمة على القوة وحدها تحت أية ظروف[9].

ثانيا: الواقعية الجديدة:

سنتطرق إلى المقاربة الحديثة للواقعية التي يتزعمها المفكر *Waltz* والذي يركز على النظام الدولي و كيف أن الدول فيه تسعى إلى المحافظة على مصالحها باستعمال القوة، على أن ذلك تختص به الدول الكبرى، أما الدول الضعيفة فإنها لا تسعى إلى القوة و الصراع بقدر ما تسعى إلى التعاون و محاولة خلق التوازن[10].

أما النقطة الثانية التي تركز عليها المقاربة الواقعية الحديثة فهي التمييز بين العلاقات بين الدول و العلاقات داخل الدول و يعطي الواقعيين الجدد أهمية كبرى للعلاقات بين الدول و يهمشون العلاقات الأخرى، و لكن في الآونة الأخيرة عاد اهتمامهم بالعلاقات داخل الدول، خاصة تلك القائمة بين الجماعات الإثنية و القوميات و بين الحكومات، و التي كانت محل صراع في العديد من الدول مثل الصراع في صربيا، قضية كوسوفو، الأحداث في شرق ووسط أوربا لسنة 1989 و غيرها من الصراعات الداخلية، و التي كانت السبب في انبعاث حالات الاأمن الداخلي و الدولي. لكن يبقى دائما التصور المهيمن لتحقيق الأمن هو القوة في كلا المقاربتين سواء الكلاسيكية أو الحديثة، كما يبقى الأمن أمن دولة التي تعمل على تحقيق مصالحها بتلك القوة[11].

ثالثا: الواقعية الدفاعية:

أهم مفكري هذه المقاربة هو *Stephan Van Evera* و كذلك *Jack Snyder* و *Stephan walt*، حيث يقوم تصور هؤلاء على أن الدول تسعى أكثر إلى إقامة نوع من التحالف و التعاون بدل الصراع؛ أي العمل على عقد اتفاقيات دولية تضمن ذلك، ولكن لا يعني ذلك أنه تم التخلي عن القوة كعامل هجومي بل فقط التقليل منها و الهدف نفسه وهو تحقيق المصلحة ذلك لأن الثقة بين الدول غير مطلقة، بل لتزال هناك "أزمة ثقة" خاصة مع الدول الفاشلة التي يعتبرها الكثيرين محل الأزمات وسبب التهديدات التي تعاني منها العديد من الدول من هجرة وأمراض معدية و حروب داخلية لها آثار على المستوى الدولي، و السبب في ذلك هو ضعفها و عدم قدرتها على تحقيق أمنها الداخلي و على كل المستويات[12].

ومنه يتبين أن الواقعية الدفاعية تركز على أن الدول تسعى فقط إلى المحافظة على وجودها، ليس بطريقة هجومية، و إنما بطريقة دفاعية كالعمل على عقد التحالفات فيما بينها لتحقيق أمنها[13].

لكن يمكن أن نوجه لها نفس انتقادات الواقعية الكلاسيكية من أنها تهتم بالقوة فقط و أنها من تحقق الأمن، في حين الواقع أثبت عكس ذلك في الكثير من الأحيان.

الفرع الثاني: المقاربة المثالية للأمن:

تأسست هذه المقاربة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بموقف رافض للمبادئ السائدة في العلاقات الدولية من مبدأ توازن القوى، مبدأ استخدام القوة و مبدأ التحالفات و كذا التعهدات السرية التي كانت تعقد بين الحلفاء ضد المحور[14]، و في مقابل ذلك دعت إلى التمسك بمبدأ سيادة القانون و مبدأ الحكومة العالمية، و أن لا يؤسس النظام الدولي في علاقاته بين الدول فقط، بل أيضا على المنظمات العالمية و المجتمع المدني مع العمل على تحقيق الانسجام و التكامل بين كل هذه الفواعل[15].

تعطي هذه المقاربة الأولوية لأمن الفرد و ذلك بحماية حقوقه و حرياته، كما أنها تنتقد المقاربة الواقعية التشاؤمية في نظرتها للطبيعة البشرية على أنها محبة للصراع، في حين أن النظرة المثالية للطبيعة البشرية أكثر تفاؤلا بأنها محبة للسلام.

و بالتالي وبالنظر للطبيعة البشرية الخيرة، يمكن إقامة التبادلات بين الدول و غير الدول و كذا إمكانية السيطرة أو الحد على الأقل على التوترات القائمة بين الدول ، وذلك بمنع اللجوء إلى الحروب والعمل على إقامة تجارة متبادلة بين الدول وتبني الأنظمة الديمقراطية و العمل على تطويرها، إنشاء مؤسسات دولية تعلو الدول (كمنظمة الأمم المتحدة) [16]، و غيرها من الميكانيزمات التي تعمل على تحقيق الأمن على مختلف المستويات.

من هذا يمكن إيجاز المبادئ التي تقوم عليها هذه المقاربة في:

أ- العمل المشترك على تحقيق التبادل الدولي و التعاون في مختلف المجالات و الابتعاد عن سياسة السباق نحو امتلاك القوة، و استبدال تلك السياسة بسياسة المسؤولية و إعمال القانون الدولي[17].

ب- نزع السلاح : ذلك لأنه الوسيلة الأنجع التي تستخدمها الدول لضرب غيرها، والذي بسببه تشتد النزاعات و يزيد عدد الضحايا، و أن التخلص منه يعني القضاء على إشكالية المأزق الأمني الذي تقع فيه الدول بسعيها المستمر نحو تجميع أكبر قدر ممكن من الأسلحة بما يجعلها تفوق به غيرها .

ج- احترام القانون الدولي و ربطه بالأخلاق العالمية و الابتعاد عن القوة ،بل اعتبروها سبب الصراعات[18] ،في حين أن القوة ما تزال موضع اهتمام الدول وخير دليل على ذلك أحداث 11 سبتمبر2001 أين لجأت الولايات المتحدة فيما بعد إلى انتهاج القوة بذريعة الدفاع عن أمنها القومي فأعلنت الحرب على الإرهاب الذي تراه هي كذلك.

لذا فقد وجهت **عدة انتقادات للمقاربة المثالية** أهمها: أن المثاليين كانوا منعزلين عن الواقع كونهم اعتقدوا أنه يمكن للعلاقات بين الدول أن لا تقوم على القوة بل على القيم و الأخلاق و المثل العليا،فنظرتها هذه ليس لما هو كائن بل لما يجب أن يكون[19]. كما يعتقد البعض أن المثالية لا يمكن أن تشكل نظرية كونها تقوم على القيم و الأخلاق التي لا تعكس حقيقة المجتمع الدولي القائم على القوة و الصراع و لا اعتبار للقيم و الأخلاق فيه[20]. كما أنها لا تصلح كمنهج للتسيير في ظل ما يواجهه القادة من صعوبات و مشاكل على المستوى الداخلي و الخارجي والسبب هو أن تلك الصعوبات تحتاج إلى حزم و صرامة أكبر مما تنادي به المقاربة المثالية.

الفرع الثالث: المقاربة الليبرالية للأمن:

الليبرالية هي المقترب الأقرب إلى التعددية حيث يرى مفكري هذه المقاربة أمثال أموال *Kant* أن قطاعات الأمن قد توسعت من مجرد الأمن العسكري إلى مجالات أو أبعاد أخرى سياسية اقتصادية اجتماعية، و أن الفواعل لم تعد منحصرة في الدولة بل أصبحت لجهات أخرى حكومية و غير حكومية دور هام في استتابة الأمن و تعزيز العلاقات السلمية بين الدول، دون أن تهمل هذه المقاربة الدور المركزي للدولة في ذلك، كما أنهم أعطوا مكانة هامة للفرد في الدولة ،حيث يرى *Kant* أن حق الرجل يجب أن يضمن بعقد مقدس مهما كانت التضحيات التي تقدمها السلطة السياسية" أي الاهتمام بحقوق الفرد والعمل على ضمان أمنه و كرامته[21].

لذا يمكن استخراج العناصر التي تقوم عليها المقاربة الليبرالية في:

- الاعتراف بتعدد الفواعل على المستوى الدولي ،فزيادة على الدول توجد المنظمات الدولية المؤسسات و الشركات الدولية و الاعتراف لما لهذه الفواعل من أهمية في تحقيق الأمن.

- اعتمدت هذه المقاربة على إعطاء مفهوم واسع للأمن بتعدد القطاعات الأمنية و تعدد الفواعل، و بالتالي ظهور مفاهيم جديدة للأمن، كمفهوم الأمن المشترك و الأمن العالمي.

أما الليبرالية الجديدة فقد تجاوزت الإطار الضيق للسيادة الوطنية بفتح مجالات التعاون بين الدول والمنظمات والمؤسسات الإقليمية و الدولية، و التي حسب **دافيد ميتارني** أن ظهور مثل هذه المنظمات هو تلبية حقيقية لرغبات و تطلعات الرأي العام، و أن ما زاد من فعاليتها هو تطور وسائل الاتصال و بالتالي سهولة التبادل للمعلومات وإحداث التقارب بين الشعوب، أما *Karl Doutch* فإنه يشدد على دور الاندماج الثقافي للدول في تحقيق الاستقرار و الأمن الدوليين[22].

فأهم مبادئ الليبرالية الجديدة إذن هي:

1- أنه يمكن عن طريق التقارب و الاندماج التخفيف من حدة النزاعات و الحروب.

2- أن ذلك التعاون يتم عن طريق خلق مؤسسات و منظمات دولية، لذلك الغرض مثلا من الحلف الأطلسي أو الأمم المتحدة التقليل من الصراعات بالجهد المشترك للدول الأعضاء فيها لتحقيق السلم و الأمن الدوليين.

3- نشر قيم الديمقراطية و التقليل من الاهتمام بالجانب العسكري على حساب الجوانب الأخرى.

4- فتح مجالات التبادل و تطوير التجارة الحرة التي تمثل أهم مطالب الليبرالية.

5- إن المأزق الأمني حسب الليبراليين الجدد سببه هو انعدام الثقة بين الدول لقلة التعاملات فيما بينها، لكن إن تم فتح مجالات التعاون فستسود الثقة وتزول حالة اللاأمن، فالأمن يمكن تحقيقه بتعويض القوة الصلبة أي العسكرية بالقوة اللينة وهي التبادل بين الدول في مختلف المجالات[23].

أما عن **النقد** الموجه للمقاربة الليبرالية هو أنها أبقت على مركزية الدولة رغم وجود الفواعل غير الدولتية الأخرى و أن هذه الأخيرة تبقى دائما مرتبطة بالدولة وهي تتماثل في ذلك مع المقاربة الواقعية للأمن .

و لكن هناك جانب من الصحة في طرحهم هذا ذلك لأنه لا يمكن إنهاء دور الدولة بصفة كلية، و لا يمكن تهميش دورها أيضا، حيث تبقى هي الفاعل الأساسي على المستويين الداخلي و الخارجي.

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة لمفهوم للأمن: - أمن الفرد و المجتمع-

معظم الانتقادات الموجهة للمقاربات التقليدية كانت من مفكري المقاربات الحديثة، و التي لا تركز على وحدوية مركز التحليل المتمثل في الدولة و لا تهمل الأبعاد الأمنية غير البعد العسكري ،وهذه المقاربات هي المقاربة البنائية و المقاربة النقدية و أهم المدارس الأمنية التي تناولت مفهوم الأمن، خاصة مدرسة **Copenhague** والتي يمكن القول أنها شاملة لهذه المقاربات جميعا.

الفرع الأول: المقاربة البنائية للأمن:

ظهرت هذه المقاربة نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات القرن العشرين مع انهيار المعسكر الشيوعي و بروز القطبية الأحادية. وينتقد مفكري هذه المقاربة الواقعيين بأنهم ليس فقط من لم يتوقعوا سقوط جدار برلين بل أكثر من ذلك فهم لم يفهموا التغيرات الحاصلة في النظام الدولي، و يرون أن مشكل الواقعيين هو إرادة إدراك العالم كما هو ، هذا العالم الذي له طابع اجتماعي دائم التطور وكذلك السياسة الدولية التي تتغير بتغير الأفكار و المعتقدات و ليس فقط بالدول. كما يعطي البنائيون أهمية للبناءات المعيارية أكثر من المادية، و لدور الهوية في التأسيس لمصالح و سلوكيات الفواعل على التأسيس المادي[24].

فالبنائية تعتمد على" سوسيولوجيا التفاعلات " مع تقوية مفهوم و دور الهوية و تأثير الأفكار وذلك بدلا من التركيز على دور الدولة كمعطى مسبق و على الافتراض أنها تعمل من أجل ضمان بقائها، كما يعطي البنائيون إضافة إلى دور الهوية والأفكار، أهمية إلى دور الخطابات السياسية في المجتمع لكونها تشكل أو تعبر عن معتقدات و مصالح ذلك المجتمع[25].

وتتلخص مبادئ البنائية إذا في :

- التركيز أكثر على الهوية المجتمعية و على الخطاب السياسي و كذا على القيم و المبادئ .
- أن صناع القرار هم من يضعون النظام الدولي و حتى الفوضى الدولية و بالتالي فهي ليست معطى سابق.
- أنه يمكن التأثير في قرارات صناع القرار و تغييرها إلى الحد الذي يتم فيه تقليص الحروب و النزاعات، و اللجوء أكثر إلى السلام.

- نظرة البنائيون أكثر تفاؤلا فيما يخص طبيعة النظام الدولي و انجذابه أكثر إلى السلم بدل الصراع و التنافس، ويضربون مثال برئيس السوفيتي السابق **غوربتشوف** بإنهائه للحرب الباردة بطريقة سلمية[26].

- يربط البنائيون بين العالم المادي و عالم الأفكار و القيم في التأسيس للأمن ،فحسب المفكر *David Charles Philippe* أن للبنائية دور و مساهمة فعالة في تطوير مفهوم الأمن، وذلك بتشجيع مختلف المؤسسات في إدخال الأفكار و القيم في التوجهات السياسية والاختيارات الإستراتيجية لتحقيق الأمن وأن لا يتم الاعتماد فقط على القوة العسكرية[27].

- أما فيمل يخص الفوضى الدولية فإن *Alexander Wendt* يرى أنه يجب العمل على فهم الفوضى و ليس النظر في أسبابها[28]،

نستنتج إذا أن أهم مواضيع المقاربة البنائية هي الهوية، القيم، الخطاب السياسي و كذلك الإدراك الذي يضعه صناع القرار، و أن كل هذه المتغيرات يمكن أن تصنع السلام العالمي و تجنب الشعوب ويلات الحروب.

الفرع الثاني: المقاربة النقدية للأمن:

اعتمدت هذه المقاربة في تحديدها لمفهوم الأمن على نقد المقاربات التقليدية و ذلك في أن المقاربة التقليدية ترى أن الأمن هو أمن دولة و أن التهديد الوحيد الذي يمكن أن يتعرض له الأمن هو التهديد العسكري أو استخدام إحدى الدول القوة العسكرية ضد دولة أخرى أو ضد مجموعة دول، و هذا ما يجعلها دائما في حالة المأزق الأمني[29]، في حين يعتقد المفكرين النقديين أن محور التحليل ليس هو الدولة بل الفرد و يولون اهتمام كبير بهذا الأخير و يجعلون الدولة الوسيلة التي تحقق أمن الفرد و رفاهيته.

تتلخص مبادئ هذه المقاربة في :

1- أن التهديدات لا تنحصر في التهديد العسكري بل تتعداه إلى تهديدات أخرى قد تكون أشد خطورة ، وهي المنتجة لظاهرة اللاأمن منها المشاكل الاقتصادية، الكوارث الطبيعية، المسائل المرتبطة بالهوية.

2- وجود قوى أخرى تحقق وتطور الأمن بالإضافة إلى الدولة، أي لم تعد الدولة المسيطر الوحيد على الأمن (سواء تحقيقا أو انتهاكا) وتبلورت هذه الظاهرة خاصة بنهاية الحرب الباردة، أين حدثت

جملة من التغيرات، من ظهور فواعل جدد و قطاعات أمنية غير عسكرية (أي التوسيع من مفهوم الأمن) و هو ما أدى إلى التغيير من النظرة التقليدية للأمن و اعتماد منظور حديث، وهذه المرحلة سميت بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية[30].

3- تغيير نظرة الشعوب من حب القوة و الصراع إلى حب السلام و تطوير آلياته، و ذلك بخلق معايير و قيم جديدة للأمن بواسطة اشتراك كل من الأفراد و الجماعات و الدول.

4- تقوية المنظمات الحكومية وغير الحكومية و ذلك بهدف تشكيل النظام الدولي وتحقيق التنمية و تعزيز حقوق الإنسان، و لكن هذا لن يتحقق ما لم يتم تغيير منظور التركيز على الدولة كمرجعية وحيدة للأمن إلى إعادة صياغة العلاقات الدولية للأمن من منظور أخلاقي عالمي[31].

إن المقاربة النقدية تهدف إلى وضع منظور يتلاءم مع المتغيرات الدولية من نزاعات داخلية مثل النزاع في رواندا أو السودان، أو نزاعات بين الدول، و من قضايا أخرى غير عسكرية كالهجرة، قضايا التلوث البيئي بفعل السلوكيات البشرية من رمي النفايات إلى دخان المصانع و الحوادث التكنولوجية و غيرها.

من خلال العناصر التي تقوم عليها المقاربة النقدية يتبين أن العناصر التي حددت بها مفهوم الأمن تتلخص في عنصرين؛ الأول هو التوسع الأفقي للمفهوم ليشمل قطاعات أمنية أخرى إضافة إلى القطاع العسكري وهي الأمن البيئي الأمن المجتمعي، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي و أن لكل نوع منها أهمية و أولوية.

أما العنصر الثاني هو التعمق في مستويات الأمن ليشمل الأمن الإنساني الأمن العالمي الأمن الدولي[32].

المبحث الثاني: المدارس الأمنية المحددة لمفهوم الأمن: -المفهوم الواسع للأمن-

يمكن أن نظهر مفهوم الأمن حسب مفكري بعض المدارس الأمنية ،و التي تبنت مفهوم حديث في الدراسات الأمنية و هو مفهوم الأمننة.

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن لمفهوم الأمن:

أهم مفكري هذه المدرسة هم *Barry Buzan* و *Ole Waever* و *Jaape De Wilde* وهم من اعتمدوا المفهوم الواسع للأمن، و ذلك بإضافة أربعة مجالات أخرى للأمن التقليدي (الأمن العسكري) وهي الأمن الاقتصادي، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي، الأمن السياسي، كما ربطت هذه

المدرسة الأمن بالفرد لكن بالإبقاء على الدولة كمرجعية أساسية وذلك لعدة أسباب أهمها أن الدولة من يمكنها السيطرة على إشكالية الأمن على المستوى الداخلي و الخارجي، وأيضا كون الدولة هي الفاعل الأساسي في التقليل من ظاهرة اللاأمن في غالب الأحيان[33].

الفرع الأول :المرجعيات الأمنية لمدرسة كوبنهاغن:

يتبين أن مفكري المدرسة قد اعتمدوا المفهوم الواسع للأمن، وذلك بالتوسيع من مفهوم المجالات أو القطاعات و بالتالي من المرجعيات و هو ما ينتج تهديدا مختلفة تمس كل مجال. كما أولوا أيضا اهتماما كبيرا "بالعمل خطابي"[34] والذي يعني: أن المسئولين السياسيين و بصدد قيامهم بمهامهم،فإنهم يدرسون أية مشكلة أمنية بإطلاق خطاباتهم السياسية، و هذا من صميم العمل الذي يقومون به.[35]

و سنحاول توضيح مفهوم الأمن عند: *Barry Buzan* ثم عند *Ole Waever*.

أولا- مفهوم الأمن عند *Barry Buzan*:

يرى *Barry Buzan* بأن مفهوم الأمن هو مفهوم مثير للجدل أساسا[36]، والسبب في ذلك يرجع إلى الطابع السياسي للمفهوم. و يعتبر *Barry Buzan* من الذين يشككون في النظرة الواقعية للأمن و لكن في نفس الوقت ظل متمسكا ببعض مبادئ الواقعية لكن مع الدعوة إلى التوسيع من مفهوم الأمن، و أن لا يبقى منحصرا في محورية الدولة و البعد العسكري اللذين يعتبرا أهم مبادئ الواقعية[37].

لذا فهو يرى أنه هناك طريقتين للنظر في مفهوم الأمن:

1- طريقة التحليل الكلاسيكية للتهديد: هذا التهديد الذي يمكن أن يكون عسكري كما يمكن أن يكون اقتصادي سياسي أو بيئي أو مجتمعي.

2- ومن ناحية ثانية النظر إلى الجانب المجتمعي للأمن، أي كيف يمكن اعتبار مشكل ما كتهديد للأمن .

كما يرى أن التغيرات الحاصلة بعد الحرب الباردة قد أضافت الكثير للمفكرة الأمنية، فزيادة على ما كان أي الأمن العسكري أصبح الحديث الآن على الهوية، المواطنة، و لم يعد الأمن ينحصر في

كيفية ضمان بقاء الدولة وزيادة قوتها العسكرية. لذا يرى بضرورة وضع تصور آخر لمفهوم الأمن بديل عن التصور التقليدي ، ووضع إطار نظري جديد يتضمن مفهوم واسع للأمن و لكنه مع ذلك لم يتخلى نهائيا عن المبادئ التي اعتمدتها المقاربة الواقعية للأمن. لكن ما يختلف فيه عن الواقعيين هو أنه أقام التمييز بين الدول بحسب أنظمتها و ومدى فعاليتها و قوة سلطتها (ميز بين الدول القوية والدول الضعيفة)، كما أنه يرى أن التوتر الدائم بين الأمن الفردي و الأمن الجماعي خلق نوع من المأزق الأمني المركزي، كما أنه قد وسع من التهديدات التي يمكن أن يتعرض لها الأمن و ذلك حسب كل بعد من أبعاد الأمن[38].

ورغم أن المفكر *Barry Buzan* قد اعتمد المفهوم الواسع للأمن، إلا أن ذلك لم يمنع البعض من انتقاده في جملة من العناصر سنتطرق إليها عند عرض الانتقادات التي وجهت لفقهاء المدرسة بصفة عامة.

ثانيا- مفهوم الأمن عند *Ole Waever* (الأمن المجتمعي):

يرى *Ole Waever* أنه يمكن التعرف على مفهوم الأمن المجتمعي بالتمييز بينه و بين الأمن السياسي هذا الأخير الذي يعني استقرار سيادة الدولة ونظامها وإيديولوجياتها، وذلك بتحقيق شرعية السلطة فيها أما الأمن المجتمعي فيقصد به الحفاظ على الهوية والانسجام المجتمعي، كما يمكن أن يفهم الأمن المجتمعي من خلال التمييز بين الدولة والمجتمع؛ فأمن الدولة يعني الحفاظ على وحدتها الترابية واستقلالها، على خلاف الأمن المجتمعي أين تكون الدولة وسيلة لحفظ قيم المجتمع وثقافته ولغته و هويته[39].

وعلى خلاف *Barry Buzan* الذي يعتبر الأمن المجتمعي كأحد القطاعات الأمنية الأخرى، وبالتالي فلا ينفصل عن أمن الدولة المتضمن كل تلك القطاعات، فإن *Ole Waever* اعتبر أن القطاعات الخمس التي ركز عليها *Barry Buzan* تخدم أمن الدولة وسيادتها، و عن إعطائه لمفهوم آخر للأمن افترض تقسيم الأمن إلى أمن الدولة الذي يمثل بقاءها وضمان سيادتها، و هو يتضمن القطاعات الأمنية الأربع؛ الأمن العسكري، الاقتصادي، البيئي والسياسي من جهة، والأمن المجتمعي الذي يركز على المجتمع و هويته من جهة أخرى[40]. و بالتالي فهناك مرجعيتان للأمن الدولة والمجتمع.

وقد تم توجيه انتقادات لـ *Ole Waever* على أساس أنه فصل الدولة عن المجتمع و جعل كل منهما مرجعية مستقلة للأمن، في حين أن كلاهما يخدم الآخر و مكمل له، كما أنه لم يركز على الإنسان كفرد مستقل بل كفرد ضمن الجماعة، و أن لا أمن إلا أمن الجماعة[41].

ثالثا: مفهوم الأمننة حسب مدرسة كوبنهاغن:

تعرف الأمننة حسب المدرسة بأنها إشكالية وجود تهديد جوهري يحتاج بالضرورة إلى إجراءات استعجالية، و أن هذه الإشكالية هي التي تبرر الأعمال التي تقوم بها المؤسسات المعنية بذلك و التي تفوق السياسات العادية و تخرق و بطريقة شرعية القواعد المؤسساتية[42].

لذا العناصر التي تقوم عليها الأمننة حسب فقهاء المدرسة هي:

- وجود تهديد أساسي أو أكثر.
- اتخاذ تدابير استعجالية.
- تأثيرها على العلاقات بين الوحدات السياسية[43].

كما يربط مفكري المدرسة بين مفهوم الأمننة و العمل الخطابي؛ و يرون أن هذا المفهوم لن يكتمل بدون الرجوع إلى ذلك الخطاب كما أن الطبيعة الإستعجالية للتهديد لا يمكن معرفتها بدونه و أنه لا يمكن تحديد مفهوم الأمننة دون وجود الفواعل المؤمنة وهي الفواعل التي تصدر تلك الخطابات[44].

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمفكري مدرسة كوبنهاغن:

قبل التطرق إلى الانتقادات، يمكن القول أن هذه المدرسة كان لها الدور الكبير في التوسيع من مفهوم الأمن حتى يتمكن المفهوم من التجاوب مع كل التغيرات الحاصلة في المجتمع الدولي، وكذا لكونها رؤية أكثر شمولية من المقاربات السابقة فهي تجمع بين أكثر من مقاربة ،النقدية و البنائية و حتى الواقعية.

أما من أهم الانتقادات نذكر:

1- أن إعطاء الأمن مفهوم أكثر اتساعا يجعله يفقد صلابته. و كذا سيكون من الصعب تجسيده.

2- أن مفهوم الأمننة ورغم أهميته إلا أنه عند فرض عمليات على وجه السرعة بدون دراستها يمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق حلول عسكرية لمشاكل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، و ذلك من

المسئولين على حفظ الأمن و الذين في الكثير من الأحيان لا يهمهم سوى أمنهم الذاتي، ومن الأمثلة على ذلك الحرب على الإرهاب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت مسميات مختلفة لتحقيق أمنها الوطني[45]. في أن حين تلك المشاكل لا تحل سوى بالتعاون والعمل على تحقيق التنمية و ضمان حقوق الإنسان.

3- أغلب مفكري المدرسة لم يهتموا بالإنسان كإنسان بل كفرد في الجماعة، فمثلا **باري بوزان** لم يعتبر الأمن الشخصي من بين القطاعات الأمنية التي وسع من خلالها مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن حسب المدارس الأمنية الأخرى:

الفرع الأول: مفهوم الأمن حسب مدرسة باريس:

تعبر هذه المدرسة عن مقترب اجتماعي للأمننة و أهم مفكري هذه المدرسة *Didier Bigo* وكذا *Huysmans*.

أولا: مفهوم الأمن عند *Didier Bigo*:

يعطي هذا المفكر أهمية قليلة للمقترب اللغوي ويهتم أكثر بالمجال الاجتماعي، ويبني مفهوم الأمننة عن طريق وضع مجالات الأمن بدل القطاعات، وأن مجالات الأمن تلك تظهر كمجالات متحدة و متفاعلة فيما بينها، أين تكون الاهتمامات متمحورة حول تهديد واحد مركزي.

والعكس بالنسبة لقطاعات الأمن أين تهمل احتمال التأثير و التشابك فيما بينها، في حين مجالات الأمن تشبه هيئة تنظيمية اجتماعية[46].

يلاحظ ***Bigo*** أن هناك تطور في مسار الأمننة بالمقارنة مع التحليل الذي جاءت به مدرسة ***Copenhague*** و ذلك لأن التقسيم في قطاعات الأمن محل إعادة نظر بواسطة حركية اجتماعية التي تعدت الثنائية التقليدية بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

ثانيا: مفهوم الأمن عند *Huysmans* : يؤكد على منطق تشكيل الأمن، و ينتقد " قواعد الأمن التي جاء بها *Waever* و ذلك لإحداث عالمية منطق الأمن،هذه العالمية (المشتقة من الواقعية الكلاسيكية) أهملت الحركيات المؤسساتية و الثقافية و السياسية لدولة، و لم توضح فشل أو نجاح الخطاب الأمني لسياسة تلك الدولة. يؤكد *Huysmans* على أهمية دور الدولة في تشكيل الأمن، وأن شرعية تلك الدولة تتحقق بمدى قدرتها على ضمان أمن حدودها و بالتالي أمنها الداخلي[47].

الفرع الثاني: ،مدرسة آبرسويث *L école d' Aberystwyth* و مدرسة قالواس: *L'école de Galloise*

أولا: مدرسة آبرسويث:

أهم مؤلفيها *Keith Krause* وكذا *Michael Williams* حيث يرون بمفهوم الأمننة خارج الدولة: حيث يضع مفكري المدرسة مقترب تفسيري شبيه بمقترب *Huysmans*، و يوضحون كيف أن منظور كل من التهديدات والأمننة في تطور عبر الزمن،و يعتقدون على خلاف النظرة المركزية ل *Ole Waever* أن الأفراد لا يمثلون تجمع تحده الحدود الوطنية، بل كتجمع عالمي يتعرضون لتهديدات جماعية، والتي منها التهديدات البيئية. كما أن الفعل الخطابي عندهم يمثل مرجعية أساسية، حيث حسب *Williams* و على خلاف *Huysmans* يؤكد على صلابة البناء الخطابي، الذي ينقل مسار الأمننة إلى المجال العالمي، و أخيرا فإن *Williams* قد استنتج أن جداول البحوث حول تشكيل الأمن يجب أن تتجاوز بشكل عام التأسيسات التقليدية للأمن[48].

ثانيا: مدرسة قالواس: *L'école de Galloise*

نجد أفكار هذه المدرسة مستوحاة من دراسات السلام ليوهان *Johan Galtung* يعبر هذا التيار عن عدم الرضا عن فكرة مركزية الدولة، و يرى بإعادة النظر في التصور حول الدراسات الأمنية و أنه يجب العمل وفق منظور علمي.

تهدف هذه المدرسة إلى التعميق من مفهوم الأمن و ذلك من خلال التأكيد على ضرورة التركيز على الإنسان و ضرورة الوصول إلى درجة تمكين هذا الإنسان من حاجاته، على أن لا يكون ذلك التمكين لفئة على حساب فئة أخرى، بحيث يتم استبعاد هذه الأخيرة و تهميشها. و يدعو *Ken Booth* إلى التحرر، أي تحرر الفرد و الجماعات من كل القيود البشرية منها و المادية التي تمنع الإنسان من فعل ما يريد بكل حرية، و يرى أن من تلك القيود ما هو عسكري كالحرب أو التهديد بالحرب، أو تهديدات لا عسكرية مثل الفقر، تقص التعليم، القمع السياسي و غيرها من القيود.

و يرى *Ken Booth* أن الأمن و التحرر هما وجهان لعملة واحدة، و أن التحرر من القيود (التهديدات) ينتج عنه الأمن الحقيقي، و أنه من الناحية النظرية التحرر هو الأمن.

لكن ما انتقد على هذه الأفكار أنها مثالية و أخلاقية و ليست واقعية[49].

المبحث الثالث: مستويات الأمن

إن التحول الحاصل على المستوى الدولي في زمن العولمة ، ونشوب النزاعات المتعددة داخل وبين الدول وما ينتج عنها من انتهاكات مست بالدرجة الأولى الأفراد قبل المنشآت و المؤسسات كل هذا أدى إلى التغيير من مفهوم الأمن و اتساعه ليشمل أكثر من مستوى الفرد و الدولة و المجتمع العالمي ككل لذا ستحاول إظهار هذه المستويات بدءا من الفرد ثم أمن الدولة ثم مفهوم الأمن العالمي.

المطلب الأول: أمن الفرد مع أمن الدولة:

الفرع الأول: أمن الفرد:

في ظل عدم ضمان تحقيق الدولة أمن أفرادها وعدم كفالته ظهر ما يسمى بالأمن الإنساني الذي يتخذ من الفرد كمحور للتحليل محاولة لإدماج البعد الفردي ضمن مفهوم الأمن ، وذلك بالتركيز على أمن الفرد داخل عبر الحدود بدلا من الاهتمام بأمن الحدود التي ركزت عليها المفتريات التقليدية للأمن ، ومع أنه من الأحسن أن يتم التطرق لهذا النوع أو المستوى من الأمن بعد التطرق لكل المستويات لأنه يمثل الهدف الأسمى من وراء تحقيق الأمن و لأنه الشغل الشاغل للدول و للمجتمع الدولي في الآونة الأخيرة خاصة بعد الحرب الباردة، و لأنه و كما سبق القول يمثل المفهوم الشامل و الأوسع للأمن.و لكن سنتطرق له الآن لتحقيق التوازن للخطة.

إن مفهوم هذا الأمن ظهر في ظل التحولات الحالية من ارتفاع الصراعات داخل الدول وظهور القطب الواحد واعتماد الحرب الاستباقية ، والانتهاكات الصارخة لحقوق الشعوب ، فإن تحقيق أمن الأفراد لا يتناسب مع طبيعة البيئة الدولية هذه [50]. لذا وجب اتخاذ تدابير عديدة لمحاولة تجسيده وضمانه لذا ستحاول أولا إعطائه مفهوم الأمن الفرد ثم تبين آليات ضمان تحقيقه.

ويعرف أمن الفرد بأنه: صون الكرامة البشرية وتلبية حاجات الإنسان المادية منها والمعنوية لان بدون أمن الفرد لن يتحقق أمن دولة ولن يستقر أي نظام [51].

وقد تم تعريف الأمن الإنساني أيضا من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: يدور جول جوهر الإحساس أو الشعور بالأمن وغياب المخاطر والتهديدات والشعور بعدم الخوف وهو حالة ساكنة وليس حركية كونه شعور بالاطمئنان على نفس وعلى ممتلكات .

الاتجاه الثاني: يعرف الأمن الإنساني من عدة توجهات ما تعلق منها بحقوق إنسان أو قواعد حمايتها أو قيم معيارية أخرى [52].

وقد كان تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 متضمن لهذا المفهوم وهذا النوع من الأمن بأنه التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة (معنويا و ماديا).وتم اعتماد مفوضية الأمن البشري التي تم إنشاؤها سنة 2001 تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة التعريف للأمن البشري انه حماية النواة الأساسية لكل إنسان عن طرق دعم الحريات وتحقيق الذات الإنسانية .

الفرع الثاني: أمن الدولة :

لا يعد الأمن ضرورة مشروعة للدولة فقط ، بل يمثل أحد عناصر وجود أية جماعة ومن أسباب استمرارها وبقائها هذه الجماعة الدولة لم يعد يمس كيانها التهديد العسكري فقط بل توسع نطاق هذه التهديدات تشمل مجالات أخرى مع مجال عسكري ، وهذا ما جعل مفهوم أمن الدولة يتحول من المفهوم الضيق له (المفهوم العسكري) إلى المفهوم الذي يشمل التهديدات الأخرى غير العسكرية.

وتوجد تعريفات عديدة لأمن الدولة نذكر منها؛ تعريف *Walter lippman* بأن الدولة تكون أمنة عندما تكون أيضا قادرة على إعلان الحرب لحماية تلك المصالح في حالة الاضطرار لذلك [53] (و هذا المرجع يعرف أمن الدولة بالأمن القومي).

نجد أن هذا التعريف يركز على البعد العسكري فقط دون الأبعاد الأخرى ، وهو أن يتم حماية الدولة من تهديد الحرب وانه يمكن استعمال القوة إما لتفادي هذه الحرب أو استعمالها لإعلان الحرب في حالة الدفاع عن مصالحها ، وهو المفهوم التقليدي للأمن الذي يستبعد المجالات الأخرى السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ....الخ.التي أيضا تهدد أمن الدولة وبقائها إن تعرضت هذه المجالات لأي خلل. وهذا الاتجاه تتبناه أيضا دائرة المعارف البريطانية حول المفهوم بأنه حماية الدولة من أي خطر يهدد قوتها الخارجية [54].

و أما ما نجده في تعريف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق: روبرت مكنمار *Robert Macnamar* فإنه لا يركز فقط على أحد الجوانب حيث يرى "...أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و موجهتها، لمنح الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات في الحاضر و في المستقبل"

و يؤكد على أن أمنها لا يقتصر على المجال العسكري فقط بل يشمل كل المجالات و هذا حسب قوله:" الأمن ليس هو المعدات العسكرية و إن كان يتضمنها و الأمن ليس هو القدرة العسكرية و إن كان يحتويها،و الأمن ليس هو النشاط العسكري و إن كان يشمله ، الأمن هو التنمية و بدون التنمية لا وجود للأمن"[55].

أما المفهوم الشامل لأمن الدولة فيضم المجالين:

مجال الأراضي الداخلية سواء بمنع نشوب نزاع مسلح داخلي أو بين الدول، رغم أن هذا المجال توسع ليشمل احتمالات أخرى لضمان تحقيقه من ترتيبات أمنية متعددة الأطراف ومساعدات للدول وتدخلات ثنائية أو دولية لمواجهة التهديدات ليس فقط ذات الطابع العسكري بل أيضا التهديدات الأخرى كالإرهاب ، الجريمة المنظمة...الخ.

ومجال خارج الأراضي : الذي لا تشمل الأهداف التقليدية فقط أي تجنب الصراع بل أيضا كل مجالات التعاون والاشتراك بين الدول لضمان امن الدولة الخارجي [56].

فعلى كل دولة أن تستخدم كل قواها العسكرية، الاقتصادية، المالية، الثقافية، اجتماعية..الخ.دون إهمال أي مقوم لتحقيق استراتيجياتها الأمنية الداخلية والخارجية.

وما تجدر الإشارة إليه انه هناك خلط في تحديد مفهوم امن الدولة مع الأمن الوطني فهناك من يعرف امن الدولة بالأمن الوطني ، في حين اعتقد أن الأمن الوطني هو أمن الحدود الداخلية للدولة أي ضمان استقرارها الداخلي دونها اهتمام التركيز في المفهوم على المجالات غير العسكرية ولا على العلاقات غير الداخلية

المطلب الثاني : الأمن العالمي

الفرع الأول: تعريف الأمن العالمي:

قد تم إعطاء مفهوم الأمن العالمي في كونه الأمن الذي يرتبط بوجود تهديدات ليست عسكرية فقط، بل هي اقتصادية سياسية اجتماعية بيئية، التي تهدد كيان وبقاء الدولة، بقاء الفرد وكرامته وأمنه، وتهدد استقرار الدول بتهديد النظام العالمي ككل.[57] أي أن التهديد لم يعد مقتصر على التهديد العسكري فقط، كما ركزت عليه المقاربات التقليدية، بل تعداه إلى تهديدات أخرى لا تماثليه، كالتهديد الهجرة السرية، الإرهاب الدولي، المخدرات.....الخ.

كما أن الفواعل لم يتعد منحصرة في الدولة فقط، بل أصبح كل من الفرد والمجتمع الدولي أساس لهذا الأمن سواء بصفتهم اكبر المتضررين من هذه التهديدات، أو بصفتهم الفاعلين الرئيسيين على تحقيق الأمن العالمي.

لذا فان أية جهود للقضاء على التهديدات لا يجب أن تقتصر على الجانب العسكري فقط ، وبالتالي استعمال القوة ، وإنما يجب أن تشمل القضاء على التهديدات الأخرى التي تعترض مجالات الأمن السياسية الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية وذلك لان الاهتمام بجانب وإهمال الجوانب الأخرى سوف ينعكس بالضرورة على المجالات الأخرى بالسلب و لن يتم تحقيق الأمن العالمي ، بل سيخلق حالة اللاأمن ليس على مستوى الدولة فقط ، ولا على مستوى الفرد فقط بل على كل من الدولة والفرد ، والمجتمع الدولي ككل .

لذا يمكن تعريف الأمن العالمي أنها على انه القدرة على ضمان، للمعطيات الجماعية (كالأمة، الدين، البلد....الخ) ولإعطاء هذه المكونات الجماعية قدر كافي أو مستوى من الحماية والوقاية من أي تهديد أو خطر من كل صراع ، وأيا كانت طبيعته التي توفر الشروط التي تساعد على التنمية دون انقطاع للأفراد وللجماعة وللحياة .

ومنه فالأمن العالمي ينقسم إلى امن اقتصادي ، أمن صحي ، أمن الإعلام ، أمن الحدود (البرية و البحرية) ، الأمن المدني النضال ومكافحة الإرهاب، والجرائم ...الخ وكل مستويات الأمن .

أما مفهوم الأمن العالمي حسب المقالة *neogramscienne* فانه استحدث بسبب العولمة الاقتصادية، التي بين الفقراء والأغنياء، وخلقت أو ساعدت على ظهور التهديدات الجديدة الاجتماعية، الاقتصادية الثقافية، البيئية، الإثنية[58].

وبالتالي الأمن العالمي يتحقق بالقضاء على كل هذه التهديدات لتحقيق أمن الفرد أولا وأمن الدولة والأمن العالمي.

الفرع الثاني: الأبعاد الجديدة للأمن العالمي:

(هذا حسب عمر سعد الله الذي يعرفه بالأمن الدولي) أن الأمن العالمي يرتبط بإعادة تشكيل العلاقات بين الدول مع النحو التالي:

1- **في المجال الاقتصادي:** يقوم على مبادئ مسلم بها في المجال الاقتصادي مثلا: قيام نظام اقتصادي جديد يكون بضمان الأمن الاقتصادي المتكافئ لجميع الدول.

2- **في المجال الإنساني :** يهدف الأمن إلى إضفاء السعادة على الجنس البشري عن طريق فرض خطط لإقامة مجتمعات فاضلة والى تعزيز المصالح الحيوية لكل إنسان وان يكون مبدأ التعايش السلمي هو المبدأ الشامل النامي للعلاقات الدولية والقضاء على الأنانية في تحقيق المصالح الوطنية فقط.

3- **في المجال السياسي:** يقوم الأمن على احترام غير مشروط في السلوك الدولي لحق كل امة بحرية تجاه تطوره وأشكاله .

4- **في المجال القانوني:** أي حل النزاعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، مع تأكيد حرمة حدود الدول، وذلك منع الإرهاب الدولي وكفالة سلامة المواصلات، واحترام حقوق الإنسان.

5- **في المجال العسكري:** يقوم الأمن الدولي على نبذ الدول النووية وحروبها بعضها أو ضد دولة ثالثة ومنع سابق التسلح في القضاء، وخطر التجارب النووية، تحريم وسائل أخرى للتدمير الشامل، وتخفيض مستويات الفترات العسكرية للدول وحل الأحلاف العسكرية.

ومنه نلاحظ تطور كبير في مفهوم الأمن العالمي فبعد أن كان يرتكز على المسائل العسكرية والسياسية وحدها ، أما حاليا فهو مرتبط بالحوار والتعاون في كافة المواضيع الدولية للوصول إلى حل سلمي لعلاقات الدولة وإرسال أسس البقاء والتنمية الشاملة والتخلي عن استعمال القوة كوسيلة لتحقيق الأهداف البيانية والتخلي عن التنافس العسكري ، والعطاء حق الشعوب في تقرير مصيرها .[59]

خاتمة:

يمكن القول في نهاية هذا البحث أن النتيجة المتوصل إليها و التي تجيبنا على الإشكالية المطروحة أن أسس مفهوم الأمن قد تغيرت : فمن أسس تعتمد على القوة و الصراع لأجل ضمان البقاء إلى أسس تعتمد على التعاون و التضامن في مواجهة التهديدات و المخاطر الصلبة منها و اللينة، و التي أفرزت تعدد في أبعاد الأمن إلى أكثر من البعد العسكري و إلى التعدد في المستويات أيضا إلى أكثر من أمن الدولة ، إن هذا التطور و التغير الموصل إلى هذه النتيجة يعود إلى جملة من الأسباب نوجزها في: تغير الاهتمامات على المستويين الداخلي و الخارجي، فمن الاهتمام ببقاء الدولة فقط إلى الاهتمام ببقاء الفرد و رفاهيته و ذلك بحماية حقوقه، المحافظة على الهوية المجتمعية، نبذ العنف و الصراعات، العمل على التعاون لتحقيق التنمية ...و غيرها من الاهتمامات و الأولويات

التي غيرت من المفهوم التقليدي للأمن إلى المفهوم الحديث، ما أدى إلى التغير أيضا التعدد في الفواعل، فمن فاعل محوري واحد هو الدولة إلى فواعل أخرى لها دور بارز و مهم، و رغم أن أغلبها لا يتمتع بالشخصية القانونية الدولية إلا أنه لا يمكن إنكار دورها في التغيير من مفهوم الأمن، و إن أردنا إعطاء أمثلة عن تلك الفواعل لن نجد أوضح من منظمة الأمم المتحدة وما لدور أجهزتها في حفظ السلم و الأمن الدوليين من مختلف التهديدات، نجد أيضا منظمات المجتمع المدني المحلية و الدولية، نجد الشركات المتعددة الجنسيات ..ما أدى إلى التغيير أيضا التغير في طبيعة التهديدات، فكما سبقت الإشارة إليها لم تعد مجرد تهديدات عسكرية فقط بل ظهرت تهديدات أكثر خطورة على بقاء الجنس البشري مثل الفقر(حيث يعيش حوالي 1 مليار من سكان العالم تحت خط الفقر) التلوث، الأمراض المعدية، الإرهاب(و أبرز مثال على ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 و التي تعتبر منعرجا هاما في التغير من مفهوم الأمن،ففي حين التطور ساري نحو التوسيع من مفهوم الأمن ليشمل المجالات المتعددة ،أعاد هذا الحادث اهتمام الولايات المتحدة بأمنها الداخلي بمفهومه التقليدي)

ما يمكن التوصل إليه أيضا أن المسار التطوري لمفهوم الأمن بكل هذه الأبعاد و المجالات و اختلاف المستويات إنما الغرض منه هو تحقيق أمن الإنسان في حد ذاته و أين يصبح الاهتمام بالفرد يحتل صدارة مفهوم الأمن و ليس الدولة، وهو المفهوم الذي توصلنا إليه الأسس الجديدة لمفهوم الأمن وما نتج عنها.

لكن هل يمكن لهذا المفهوم أن يتجسد فعليا و تتحقق معه رفاهية الإنسان و سعادته؟ فهو يشتمل على مجالات متعددة و أبعاد أكثر إن تم تجسيدها على أرض الواقع نستطيع القول أنه تم حماية الكائن البشري.

وما هي السبل المتاحة للدول لتحقيق هذا المفهوم؟

هل تقتصر على ما تمتلكه الدول من إمكانيات أو أنه يجب أن تسخر له إمكانيات أكبر؟ أو أن المسألة مرتبطة بعامل الزمن الكفيل بتوفير مثل تلك الوسائل؟ هذه الانشغالات تحتاج إلى بحث عن مفهوم الأمن الإنساني بأكثر تفصيل و إلى البحث عن مستقبل هذا الأخير في ظل بيئة عالمية أمنية لازال الصراع فيها هو الأساس و أمن الدولة هو المراد و ليس أمن الإنسان.

الهوامش والمراجع:

[1] *Brise Socol , Relations Internationales, Manuel, 2008, Page, 37*

[2] محمد سعيد الدقاق ، **التنظيم الدولي** ،الدار الجامعية ،مصر ،(دون سنة النشر) ، ص25

[3] حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظور العلاقات الدولية**"،لامداخلات الملتقى الدولي الجزائر و الأمن واقع و آفاق كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة ،الجزائر،2008،ص 273.

[4] طارق علي جمار، **العلاقات الدولية**، *www.ao- academy.org* ص 45 تاريخ الأطلاع (25-9-2019)

[5] حمدوش رياض،المرجع نفسه،ص 273

[6] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص ،274

[7] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص ،274

[8] صلاح أحمد هريدي ،**تاريخ العلاقات الدولية** ،الوفاء للطباعة و النشر، الطبعة الأولى ،2003،مصر ،ص 19

[9] صلاح أحمد هريدي،المرجع سابق ،ص21.

[10] بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، راجع:
http://boulemkahel.yolasite.com/ تاريخ الإطلاع (2020/10/07)

[11] بولمكاحل إبراهيم، المرجع نفسه.

[12] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص 274

[13] حمدوش رياض،المرجع السابق، ص 274-275

[14] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص24

[15] محمد منذر ، المرجع نفسه، ص 25

[16] *Barbara Delcourt, Théories de la sécurité, Année 2008, Page 21.*
https://www.academia.edu/7979361/THEORIES_DE_LA_SECURITE(2020/10/07)

[17] *Barbara Delcourt, op cit, page 22.*

[18] طارق علي جمار، المرجع السابق، ص44

[19] طارق علي جمار، المرجع السابق، ص44

[20] صلاح أحمد هريدي ،المرجع السابق،ص23

[21] *Patrick Simon, les concepts de sécurité, états de lieus, 2004*
http://www.institutidrp.org/contributionsidrp/les%20concepts%20de%20securite%20juin%202004.pdf 2004(2019/10/20).

[22] محمد لعروسي، العلاقات الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد17766، سنة 2006. *http://www.ahiwar.org*

[23] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص 275

[24] *Barbara Delcourt, op cit, p 28.*

[25] *Barbara Delcourt, op.cit, p 29.*

[26] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص276

[27] حمدوش رياض،المرجع السابق ،ص276

[28] بولمكاحل إبراهيم، المرجع السابق.

[29] *Barbara Delcourt, op. Cit, p31.*

[30] حمدوش رياض، المرجع السابق، ص280.

[31] حمدوش رياض، المرجع السابق، ص281.

[32] علاق جميلة ،المرجع السابق،ص310.

[33] *Jonathan Barnard, Les théories de la sécurité environnementale, France, 2007, P 25*

[34] *Barbara Delcourt, op. Cit, p42.*

[35] جمال الدين بوزغابة، **مفاهيم الدفاع و الأمن الوطنيين**، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الأمة،العدد6 سنة 2006،ص 102

[36] *Barry Buzan,**People, States, and Fear**, The National Security Problem in international Relation , Wheatsheaf Boos, 1983, P 7 .*

[37] جمال الدين بوزغابة، المرجع السابق، ،ص 102.

[38] التهديد العسكري الذي يتمثل في الأعمال العسكرية المرتكبة ضد حدود الدول، التهديد السياسي الذي يهدد استقرار الأنظمة داخل الدولة، التهديد الاقتصادي كتقييد الحرية التجارية، التهديد البيئي كالتلوث، نقص المياه الصالحة للشرب، التهديد المجتمعي الذي يمس الهوية الوطنية، الدين، المعتقدات.

[39]*Barbara Delcourt, op cit., p65*
[40]*Giovanni Arcudi, **La sécurité entre permanence et changement**, P3 http://www.cda.cdai.ca/pdf*
[41]*Giovanni Arcudi, op cit.*
[42] *Jonathan Barnard, op cit , p 27*
[43] *Jonathan Barnard, op cit , p 27*

[44] إن الأمن عند **أولي ويفر** يظهر أنه العمل الخطابي الذي يكشف عن أصل التهديدات التي تعترض الأمن، وأن الأمننة حسب المفكر، هي التي تعطينا الآليات التي تسمح لنا بتفسير المسار على أساس وجود تهديد ما يعتبر تهديد للأمن، ومع ربطه بمفهوم قطاعات الأمن. راجع:

Julie Auger, La santé publique comme enjeu de sécurité national au Canada, Centre d étude de la politique étrangère de sécurité, Canada, 2008, P22.

[45] تقرير عن مجموعة الأمن الخامسة ،**التهديدات غير العسكرية للأمن** ،ايطاليا ،2007.
http://www. pugwash.org/publication/tran/WG5-Ar.pdf P2(2019/10/15)

[46] *Julie Auger,, op. cit, P23.*
[47] *Ibid, , P25*
[48] *Ibid, , P27*
[49] *Jonathan Barnard, op cit , p 27,28*

[50] خديجة عرفة، **مفهوم الأمن الإنساني** ، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية و المستقبلية، العدد 13 السنة الثانية،2006، ص 7.

[51] عمر سعد الله معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1، 2005ص 68.

[52] السلسلة الجديدة في تقرير التنمية الإنسانية العربية،تقرير الحلقة الأولى لمنتدى الشباب،مصر،2007 .

[53] فادي ملاح : **سلطات الأمن و الحصانات و الامتيازات الدبلوماسية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر ، 1993 ، ص 53

[54] فادي ملاح: المرجع نفسه، ص 53

[55] يوسف حسن صافي،**تعزيز الأمن التربوي كركيزة لأمن و طني و قومي مستدام**،ورقة عمل، جامعة الأقصى،فلسطين، 2009، ص 3،4،5

[56] بيرون هاقلين و ايلزابات سكونز ، **القطع العسكري في محيط المغير** ، **التسلح و نزع السلاح و امن الدولي** معهد ستوكهولم ، 2003 ، ص 448.

[57] علاق جميلة ، المرجع السابق ، ص 313.

[58] *Audrey henrious, anslyses deferse, sécurité, compagnie teropeene d' intelligence stratégique, 2006.*

[59] عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 142، 143.